قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٦٠ لسنة ٢٠٢١

بشأن الموافقة على اتفاقية التسهيلات الإسلامية بين جمهورية مصر العربية من خلال وزارة المالية وبنك أبو ظبى الأول الموقعة بتاريخ ٢٠٢١/١١/١١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

وُوفق على اتفاقية التسهيلات الإسلامية بين جمهورية مصر العربية من خلال وزارة المالية وبنك أبو ظبى الأول ، الموقعة بتاريخ ٢٠٢١/١١/١١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ ربيع الآخر سنة ١٤٤٣هـ

(الموافق ٢٢ نوفمبر سنة ٢٠٢١م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٤٤٣ هـ (الموافق ٢٨ نوفمبر سنة ٢٠٢١ م) .

اتفاقية التسهيلات الإسلامية

بتاريخ : 2021

جمهورية مصر العربية من خلال وزارة المالية

(بصفتها المدين)

بنك أبو ظبى الأول PJSC

(بصفته وكيل الاستثمار)

بنك أبو ظبى الأول PJSC

(بصفته الوكيل العالمى)

دنتونز أند كو

المستوى 18 ، بولفار بلازا 2

منطقة برج خليفة

ص ب 1756

دبى ، الإمارات العربية المتحدة

المحتويات

1 - التعريفات والتفسير ٦٥

2 - تسهيلات المرابحة ٧٣

3 - شروط الاستخدام ٧٣

4 - عقود المرابحة ٧٣

5 - التزامات الدفع ٧٩

6 - قيمة الربح ٨١

7 - مدد حساب المرابحة ٨٢

8 - الدفع المبكر والإلغاء ٨٣

9 - التكاليف الزائدة ٨٥

10 - تضمين الشروط ٨٧

11 - النسخ المتقابلة من الاتفاقية ٨٨

12 - التعديلات والتنازلات ٨٨

13 - القانون السائد ٨٨

14 - التحكيم ٨٨

15 - التنازل عن الفوائد ٨٩

الجدول 1 : نموذج إخطار طلب الشراء ٩٠

الجدول 2 : نموذج تأكيد المعاملات وإخطار العرض ٩٢

الجدول 3 : الجدول الزمنى ٩٧

اتفاقية تسهيلات إسلامية

بتاريخ : _____

بين

(1) **جمهورية مصر العربية من خلال وزارة المالية** (المدين) و

(2) بنك **أبو ظبى الأول PJSC** ، بصفته وكيل الاستثمار للمشاركين (وكيل الاستثمار) و

(3) **بنك أبو ظبى الأول PJSC** ، بصفته الوكيل العالمى لأطراف التمويل الأخرى (الوكيل العالمى) .

الحيثيات والمقدمة :

(أ) يرغب المدين فى الاستفادة من تسهيلات المرابحة والتى ستكون متاحة له من قبل وكيل الاستثمار بالنيابة عن المشاركين .

(ب) يرغب المدين فى إبرام معاملات مرابحة من وقت إلى آخر بالشروط والبنود المبينة فى هذه الاتفاقية ومستندات التمويل الإسلامية الأخرى .

(جـ) طبقًا لاتفاقية وكالة الاستثمار الإسلامية فإن المشاركين وضمن إجراءات أخرى قد عينوا وكيل الاستثمار وكيلاً لهم ولإبرام عقود المرابحة بالنيابة عنهم كما هو متضمن فى هذه الاتفاقية .

تم الاتفاق والتعاقد كما يلى :

1 - التعريفات والتفسير

1-1 تعريفات

فى هذه الاتفاقية :

"الالتزام الإسلامى المتاح" يعنى الالتزام الإسلامى لأحد المشاركين مطروحًا منه :

(أ) قيمة مشاركته فى أى عقود مرابحة طويلة غير مدفوعة . و

(ب) بخصوص أى عقد مرابحة طويل مقترح ، تعنى قيمة مشاركته فى أى عقود مرابحة طويلة مستحقة ليتم إبرامها بتاريخ أو قبل تاريخ الاستحقاق المقترح .

"التسهيلات الإسلامية المتاحة" تعنى الإجمالى فى ذلك الوقت لكل التزام إسلامى متاح لدى المشارك .

"قيمة الربح المرجعية" تعنى بالنسبة لعقد المرابحة الدورى إجمالى المبالغ التالية كما هو مذكور بالوصف فى إخطار الممارسة المطبق وعقد المرابحة الدورية :

قيمة الربح والتى يتم حسابها طبقًا للصيغة الحسابية التالية :

قيمة الربح المرجعية : OAxBPRxN/360

حيث :

OA = القيمة غير المدفوعة عندئذ لسعر التكلفة لعقود المرابحة الطويلة المطبقة .

BPR هو معدل الربح المرجعى .

N =

(1) بالنسبة لعقد المرابحة الدورية الأول والذى يتم إبرامه بالارتباط بعقود المرابحة الطويلة المطبقة ، تعنى عدد الأيام من تاريخ الاستحقاق (وشاملة تاريخ الاستحقاق) لعقود المرابحة الطويلة المطبقة وحتى تاريخ الدفعة الأولى لربح الهامش لعقود المرابحة الطويلة المطبقة . و

(2) بخصوص كل عقد مرابحة دورية لاحق يتم إبرام بالارتباط بعقود المرابحة الطويلة المطبقة فإنها تعنى عدد الأيام من تاريخ دفع ربح الهامش السابق مباشرة (وشاملة هذا التاريخ) لعقود المرابحة الطويلة المطبقة وحتى تاريخ دفع ربح الهامش التالى لعقود المرابحة الطويلة المطبقة .

تاريخ دفع الربح المرجعى : يعنى بالنسبة لعقد المرابحة الدورية التاريخ حيث يتعين على المدين أن يدفع قيمة الربح المرجعى وهو اليوم الأخير من مدة حساب المرابحة المعنية لعقد المرابحة الدورية .

معدل الربح المرجعى : يعنى بالنسبة لعقد المرابحة الدورية ، معدل الربح لعقد المرابحة الدورية المعنى لمدة حساب المرابحة المعنية وهو معدل "ليبور" (أو أى معدل آخر يمكن أن يتم الاتفاق عليه بخلاف ذلك طبقًا للبند 28.4 (استبدال السعر المعروض على الشاشة) من اتفاقية التسهيلات التقليدية .

"اتفاقية الشروط التجارية" تعنى اتفاقية الشروط التجارية بتاريخ أو فى حدود تاريخ هذه الاتفاقية بين (عدة أطراف أخرى) المدين ووكيل الاستثمار .

"السلع" تعنى السلع المحددة وتم تعريفها فى تأكيد المعاملات وإخطار العرض والتى قد تتضمن أى معادن فى بورصة لندن للمعادن والملتزمة بقواعد الشريعة الإسلامية ومعادن مجموعة البلاتين أو السلع الأخرى الملتزمة بقواعد الشريعة الإسلامية فيما عدا الذهب والفضة والمقبولة لدى وكيل الاستثمار والمدين وعلى جميع الأحوال فإنها تشمل فقط السلع الموجودة ماديًا خارج المملكة المتحدة .

"ضريبة السلع" تعنى أى ضريبة مستحقة الدفع بخصوص شراء أو بيع السلع من قبل وكيل الاستثمار (مع التصرف بأى صفة) أو المدين .

"سعر التكلفة" يعنى :

(أ) بالنسبة لعقد المرابحة الطويلة يعنى القيمة الفعلية المدفوعة أو المستحقة الدفع من وكيل الاستثمار للسمسار (أ) لشراء السلع المذكورة بالوصف وتم تعريفها فى إخطار طلب الشراء المعنى . و

(ب) بخصوص عقد المرابحة الدورية يعنى المبلغ الذى يعادل ما لا يقل عن 10 مرات قيمة الربح المرجعى والمتضمنة فى عقد المرابحة الدورية المقترح .

"تاريخ المدفوعات المؤجلة" يعنى بالنسبة لعقد المرابحة الطويلة تاريخ الإنهاء .

"سعر الدفع المؤجل" يعنى بالنسبة للعقد المرابحة الطويلة المبلغ المشار إليه هكذا فى تأكيد المعاملات المعنية بالتوقيع المقابل وإخطار العرض من المدين وهو إجمالى ما يلى :

(أ) سعر الشراء ، و

(ب) قيمة هامش الربح .

"المستندات المالية الإسلامية" تعنى :

(أ) هذه الاتفاقية .

(ب) اتفاقية الشروط التجارية .

(جـ) اتفاقية وكالة الاستثمار الإسلامية .

(د) تعهد الشراء الإسلامية .

(هـ) أى خطاب رسوم (فى حدود ارتباطه بتسهيلات المرابحة) .

(و) أى عقد مرابحة (وجميع المستندات التى تثبت كل عقد مرابحة هكذا ويشمل ذلك أى إخطار طلب شراء وأى تأكيد معاملات وإخطار العرض وأى إخطار ممارسة .

(ز) أى مستند سمسار . و

(ح) أى مستند آخر محدد هكذا من قبل الوكيل العالمى ووكيل الاستثمار والمدين .

"قيمة هبة الدفعة الأخيرة" تعنى المعنى المحدد لذلك فى البند 5-3 (مبالغ هبة الدفعة الأخيرة) .

"عقد المرابحة الطويلة" يعنى عقد المرابحة والذى يتم إبرامه طبقًا للبند 4 (عقود المرابحة) من خلال التبادل والتوقيع المقابل لتأكيد المعاملات وإخطار العرض بين وكيل الاستثمار والمدين .

"مدة تأخير الدفع LP" تعنى عدد الأيام التى تبدأ من تاريخ استحقاق الدفع شاملة هذا التاريخ للمبلغ غير المدفوع وتنتهى فى التاريخ حيث يتم الدفع الكامل للمبلغ غير المدفوع .

"قيمة ربح الهامش" تعنى بالنسبة لعقد المرابحة الطويلة قيمة الربح والذى يتم حسابه طبقًا للصيغة الحسابية التالية وكما هو مذكور بالوصف فى تأكيد المعاملات المطبقة فى إخطار العرض :

قيمة ربح الهامش =

CPxMx(N/360)

حيث :

CP = سعر التكلفة لعقد المرابحة الطويلة المعنى .

M = الهامش .

N = عدد الأيام من تاريخ الاستحقاق (شاملاً تاريخ الاستحقاق) لعقد المرابحة الطويلة المعنى وحتى تاريخ الدفع المؤجل .

"قيمة دفعة ربح الهامش" تعنى بالنسبة لتاريخ دفعة ربح الهامش قيمة ربح الهامش المدفوعة أو المستحقة الدفع من المدين فى تاريخ دفع ربح الهامش المعنى طبقًا للجدول الزمنى لمدفوعات ربح الهامش .

"تاريخ دفع ربح الهامش" يعنى كل من التواريخ المبينة فى العنوان "تاريخ دفع ربح الهامش" فى جدول مدفوعات ربح الهامش .

"جدول مدفوعات ربح الهامش" يعنى بالنسبة لعقد المرابحة الطويلة الجدول الذى يبين القيمة لكل دفعة لربح الهامش المستحقة الدفع فى كل تاريخ لدفعة ربح الهامش كما هو مبين فى تأكيد المعاملات المطبق وإخطار العرض .

"عقد المرابحة" يعنى :

(أ) عقد المرابحة الطويلة أو

(ب) عقد المرابحة الدورية .

"تسهيلات المرابحة" تعنى تسهيلات المرابحة بالدولار الأمريكى المتاحة بموجب مستندات التمويل الإسلامية كما هو مذكور بالوصف فى البند 2 (تسهيلات المرابحة) .

مدة حساب المرابحة - تعنى بالنسبة لعقد المرابحة :

(أ) إذا كان عقد المرابحة هذا عقد مرابحة طويلة فإن المدة تبدأ من تاريخ الاستحقاق وتشمل هذا التاريخ لعقد المرابحة الطويلة وحتى تاريخ المدفوعات المؤجلة لعقد المرابحة هذا شاملاً هذا التاريخ ، أو

(ب) إذا كان عقد المرابحة ، عقد مرابحة دورية :

1 - إذا كان عقد المرابحة الدورية هذا عقد المرابحة الدورية الأول الذى يتم إبرامه بخصوص أو بالارتباط بعقد مرابحة طويلة فإن المدة تبدأ من تاريخ الاستحقاق شاملة هذا التاريخ لعقد المرابحة الطويلة وحتى تاريخ دفع ربح الهامش الأول شاملة هذا التاريخ والمطبق على عقد المرابحة الطويلة . و

2 - بالنسبة لكل عقد مرابحة دورية لاحق يتم إبرامه بالارتباط بعقد مرابحة طويلة فإن المدة تبدأ من تاريخ دفع ربح الهامش شاملة هذا التاريخ وحتى تاريخ دفع ربح الهامش اللاحق مباشرة شاملة هذا التاريخ لعقد المرابحة الطويل المعنى (والذى هو نفس تاريخ دفع الربح المرجعى لعقد المرابحة الدورية المعنى) وحتى تاريخ اليوم التالى لتاريخ دفع ربح الهامش شاملة هذا التاريخ وفى كل حالة مطبقة على عقد المرابحة الطويلة المعنى .

"إخطار طلب الشراء" يعنى بالنسبة لعقد المرابحة الطويلة المقترح إخطار الطلب الذى يتم إرساله من المدين لوكيل الاستثمار لشراء سلع معينة ومن الناحية الجوهرية بالنموذج المبين فى الجدول 1 (نموذج إخطار طلب الشراء) .

"سعر الدفع" يعنى بالنسبة لعقد المرابحة الدورية القيمة المشار إليها هكذا فى إخطار الممارسة المعنى وعقد المرابحة الدورية الموقع عليه حسب اللازم وهو إجمالى :

(أ) سعر الشراء . و

(ب) قيمة الربح الدورى .

"عقد المرابحة الدورية" يعنى عقد مرابحة منفصل ومستقل الذى يتم إبرامه طبقًا للبند 4 (عقود المرابحة) من خلال تسليم إخطار ممارسة من وكيل الاستثمار للمدين والتبادل والتوقيع المقابل لعقد المرابحة الدورية حسب اللازم بين وكيل الاستثمار والمدين .

"قيمة الربح الدورى" تعنى إجمالى قيمة الربح المرجعية والتكاليف الزائدة (إن وجدت) .

"قيمة الربح" تعنى بحسب ما هو مطبق :

(أ) قيمة الربح الدورى . أو

(ب) قيمة ربح الهامش .

"سعر الشراء" يعنى بالنسبة لعقد المرابحة المبلغ المساوى لإجمالى ما يلى :

(أ) سعر التكلفة .

(ب) أى ضرائب سلعية مطبقة على هذا الشراء .

(جـ) أى تكاليف ونفقات أخرى مباشرة وفعلية ويشمل ذلك نفقات النقل والتأمين/ التكافل المطبقة على هذا الشراء .

"المدة المحددة" تعنى اليوم أو الوقت المحدد طبقًا للجدول 3 (الجدول الزمنى) ما لم يتم الاتفاق بخلاف ذلك بين وكيل الاستثمار والمدين .

"تأكيد المعاملات وإخطار العرض" يعنى بالنسبة لعقد المرابحة الطويلة المقترحة التأكيد من وكيل الاستثمار للمدين بأن وكيل الاستثمار قد قام بالشراء وحصل على الحيازة الفعلية للسلع المعنية من السمسار أ (كما هى مبينة فى إخطار طلب الشراء المعنى) والعرض من وكيل الاستثمار لعرض بيع نفس السلع للمدين ومن الناحية الجوهرية بالنموذج المبين فى الجدول 2 (نموذج تأكيد المعاملات وإخطار العرض) .

"تاريخ الاستحقاق" يعنى بالنسبة لعقد المرابحة المقترحة تاريخ دفع سعر التكلفة المعنى من قبل وكيل الاستثمار للسمسار (أ) وكما هو مذكور بالوصف هكذا فى إخطار طلب الشراء المعنى (أو فى حالة عقد المرابحة الدورية بحسب ما هو مذكور بالوصف هكذا فى عقد المرابحة الدورية المعنى . وفى حالة عقد المرابحة الطويلة سيكون نفس التاريخ مثل تاريخ إخطار العرض والتأكيد للمعاملات .

2-1 التفسير

1-2-1 ما لم يتم التعريف بخلاف ذلك فى هذه الاتفاقية أو بحسب متطلبات المعنى فإن المصطلحات المحددة بالتعريف فى اتفاقية الشروط التجارية أو أى مستند مالى إسلامى آخر تنطبق على هذه الاتفاقية كما لو كانت مبينة بالكامل فى هذه الاتفاقية باستثناء أن أى إشارات فى اتفاقية الشروط التجارية أو أى مستند تمويل إسلامى آخر بالإشارة لهذه الاتفاقية يتم تفسيرها على إنها إشارات لهذه الاتفاقية .

2-2-1 باستثناء ما هو مشترط صراحة بخلاف ذلك فى هذه الاتفاقية فإن البنود 1-2 (التفسير) و1-3 (رموز وتعريفات العملات) و1-4 (حقوق الغير) فى اتفاقية الشروط التجارية تنطبق على هذه الاتفاقية كما كانت مبينة بالكامل فى هذه الاتفاقية باستثناء أن أى إشارات فى اتفاقية الشروط التجارية بالإشارة إلى هذه الاتفاقية يتم تفسيرها على أنها إشارات لهذه الاتفاقية .

3-1 التعارض والاختلاف

1-3-1 توجد شروط معينة بالنسبة للمعاملات المتضمنة فى هذه الاتفاقية مبينة فى اتفاقية الشروط التجارية وهذه الاتفاقية يتم الاطلاع عليها وتفسيرها بالارتباط باتفاقية الشروط التجارية .

2-3-1 شروط ومواد اتفاقية الشروط التجارية تكون لها الأولوية وتحل محل أى شروط تتعارض معها فى هذه الاتفاقية وبشرط أنه لا توجد أى مواد أو شروط فى هذه الاتفاقية (أو أى تعديل فى هذه الاتفاقية) وبأى حال من الأحوال تسمح لأى طرف فى التمويل الإسلامى بأى من التصرفات التالية :

(أ) الاستلام أو الطلب أو المطالبة أو الدفع (ويشمل ذلك ما يتم على أساس أى تعويض وتجنيب للضرر) بمدفوعات أى فوائد أو أى مبالغ أخرى محظورة طبقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية (على سبيل المثال تكاليف التمويل أو تكاليف الفرصة) كما هى محددة من قبل لجنة الإشراف الداخلية للشريعة (أو ما يماثلها) لدى وكيل الاستثمار . أو

(ب) أن يتعهد أو يؤدى أى نشاط أو يشارك فى أى نشاط أو مزايا من أى حقوق محظورة طبقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية والمعايير القياسية للشريعة الإسلامية أيوفى AAOIFI كما هى محددة من قبل اللجنة الداخلية للإشراف على مبادئ الشريعة الإسلامية (وما يماثلها) لدى وكيل الاستثمار .

تاريخ السريان

باستثناء هذا البند 1-4 ، تسرى شروط هذه الاتفاقية من تاريخ السريان ، بنفس القوة والتأثير كما لو تم تنفيذها فى ذلك التاريخ . إذا لم يكن تاريخ السريان قد حدث بحلول التاريخ الذى يقع بعد 60 يومًا من تاريخ التوقيع ، فإن هذه الاتفاقية ستنتهى وسيتوقف تأثيرها .

2 - تسهيلات المرابحة

بشرط الالتزام بشروط مستندات التمويل الإسلامية فعلى المشاركين أن يوفروا للمدين تسهيلات المرابحة بالقيمة الإجمالية التى تعادل إجمالى الالتزامات الإسلامية .

3 - شروط الاستخدام

3-1-1 لا يجوز تسليم إخطار طلب شراء من قبل المدين حتى يقدم وكيل الاستثمار كل إخطار مطلوب تقديمه من وكيل الاستثمار طبقًا للبند 4-1 (الشروط الأصلية المسبقة) فى اتفاقية الشروط التجارية .

3-1-2 يلتزم المشاركون فقط بالالتزام بالبند2 (المشاركة فى عقد مرابحة) فى اتفاقية وكالة الاستثمار الإسلامية إذا حدث فى تاريخ إخطار طلب الشراء وتاريخ الاستحقاق المقترح وتم بالفعل استيفاء متطلبات البند 4-2 فى شروط اتفاقية الشروط التجارية (الشروط الأخرى المسبقة) .

4 - عقود المرابحة

4-1 تسليم إخطار طلب الشراء وإخطار الممارسة

4-1-1 يمكن للمدين أن يستخدم تسهيلات المرابحة من خلال تسليم إخطار لوكيل الاستثمار فى شكل إخطار طلب شراء بعد إكماله حسب اللازم وبما لا يتجاوز الوقت المحدد .

4-1-2 كل إخطار طلب شراء وبمجرد تسليمه من المدين سيكون غير قابل للإلغاء .

4-1-3 يتعهد المدين فى كل إخطار طلب شراء أنه سوف يشترى السلع المعنية من وكيل الاستثمار طبقًا لإخطار طلب الشراء المعنى والمستندات المالية الإسلامية .

4-1-4 يمكن لوكيل الاستثمار أن يسلم إخطار ممارسة للمدين وبما لا يزيد عن الوقت المحدد لغرض ضمان أنه فى كل تاريخ لدفع ربح الهامش سيكون هناك أيضًا تاريخ لدفع الربح المرجعى المقابل .

4-2 إكمال إخطار طلب الشراء

4-2-1 إخطار طلب الشراء الذى تم تسليمه طبقًا للبند 4-1 (تسليم إخطار طلب الشراء) لا يتم النظر إليه على اعتبار أنه قد تم إكماله حسب اللازم فيما عدا ما يلى :

(أ) أن يكون موجهًا لوكيل الاستثمار .

(ب) يحدد نوع السلع المطلوب شراؤها .

(جـ) تاريخ الاستحقاق المقترح يوم عمل خلال مدة الإتاحة .

(د) عملة سعر التكلفة المطلوبة دولار أمريكى .

(هـ) يحدد تاريخ المدفوعات المؤجلة وهو نفس التاريخ مثل تاريخ الإنهاء . و

(و) قيمة سعر التكلفة المقترح يتوافق مع البند 4-2-2 (ب) من اتفاقية الشروط التجارية والتى لا تتجاوز التسهيلات الإسلامية المتاحة .

4-2-2 يمكن طلب عقد مرابحة طويلة واحد فقط فى أى إخطار طلب شراء .

4-2-3 يمكن للمدين أن يسلم ما لا يزيد عن 5 إخطارات طلب شراء .

4-3 شراء السلع من قبل وكيل الاستثمار

4-3-1 بشرط استلام إخطار طلب شراء يتسلمه وكيل الاستثمار طبقًا للبند 4-2 (إكمال إخطار طلب الشراء) ، على وكيل الاستثمار وبما لا يتجاوز الوقت المحدد (أو أى وقت أبعد من ذلك بحسب الاتفاق بين وكيل الاستثمار والمدين) :

(أ) الشراء والحصول على الحيازة الفعلية للسلع الخاضعة لإخطار طلب الشراء هكذا من السمسار (أ) بسعر التكلفة المعنى طبقًا لإخطار طلب الشراء هكذا والمستندات المالية والإسلامية . و

(ب) بذل الجهود المناسبة ليحصل من السمسار (أ) على نسخ من جميع مستندات الملكية المطبقة والتى تحدد بوضوح السلعة التى قام وكيل الاستثمار بشرائها .

4-3-2 بخصوص عقد المرابحة الدورية ، على وكيل الاستثمار :

(أ) الشراء والحصول على الحيازة الفعلية للسلع موضوع عقد المرابحة الدورية من السمسار (أ) بسعر التكلفة المعنى طبقًا لمستندات التمويل الإسلامية قبل تسليم عقد المرابحة الدورية للمدين . و

(ب) بذل الجهود المناسبة لكى يحصل من السمسار (أ) على نسخ من جميع مستندات الملكية المطبقة والتى تحدد بوضوح السلع التى قام وكيل الاستثمار بشرائها .

4-3-3 سيكون للمدين الحق فى طلب التسليم المادى للسلع (على نفقته) وهى السلع التى قام بشرائها وكيل الاستثمار .

4-4 إكمال تأكيد المعاملات وإخطار العرض :

عندما يقوم وكيل الاستثمار بإكمال شراء السلع المعنية طبقًا للبند 4-3 (شراء السلع من جانب وكيل الاستثمار) فعلى وكيل الاستثمار وفى ميعاد لا يتجاوز الوقت المحدد (أو أى مدة أطول بحسب اتفاق وكيل الاستثمار والمدين) أن يسلم تأكيد المعاملات وإخطار العرض للمدين :

(أ) إخطار المدين بما يلى :

(1) سعر المدفوعات المؤجلة (وكل مكونات سعر المدفوعات المؤجلة هكذا) .

(2) تاريخ المدفوعات المؤجلة . و

(3) السلع المطلوب بيعها من قبل وكيل الاستثمار بالإضافة إلى الوصف ورقم شهادة الحيازة وحجم أو كمية ومكان هذه السلع . و

(ب) عرض بيع هذه السلع للمدين بسعر الدفع المؤجل .

4-5 التوقيع المقابل لتأكيد المعاملات وإخطار العرض

مباشرة عند استلام تأكيد المعاملات الصادر بعد إكماله حسب اللازم وإخطار العرض طبقًا للبند 4-4 (إكمال تأكيد المعاملات وإخطار العرض) فإن المدين يمكنه شراء السلع من وكيل الاستثمار بالتوقيع المقابل ويرسل لوكيل الاستثمار تأكيد المعاملات وإخطار العرض ولكن بما لا يتجاوز الوقت المحدد أو أى مدة زمنية أخرى بحسب اتفاق وكيل الاستثمار والمدين .

4-6 إكمال عقد المرابحة

4-6-1 بمجرد التوقيع المقابل من جانب المدين على تأكيد المعاملات وإخطار العرض طبقًا للبند 4-5 (التوقيع المقابل لتأكيد المعاملات وإخطار العرض) :

(أ) يتم إبرام عقد مرابحة طويلة بين وكيل الاستثمار والمدين وبشروط تأكيد المعاملات وإخطار العرض وبما يتضمن الشروط المبينة فى هذه الاتفاقية . و

(ب) تنتقل الملكية والحيازة الفعلية للسلع المعنية فوراً وتصبح ملكية للمدين بالإضافة إلى جميع الحقوق والالتزامات ومخاطر الملكية فيما يتعلق بهذه السلع .

4-6-2 بمجرد أن يقوم المدين بالتوقيع المقابل على عقد المرابحة الدورية طبقًا للبند 3-1-2 (أ) من تعهد الشراء الإسلامى :

(أ) يتم إبرام عقد مرابحة دورية بين وكيل الاستثمار والمدين بالشروط ويتضمن الشروط والبنود المبينة فى هذه الاتفاقية . و

(ب) تنتقل الملكية والحيازة الفعلية للسلع المعنية فوراً وتصبح ملكية للمدين بالإضافة إلى جميع الحقوق والالتزامات ومخاطر الملكية بخصوص هذه السلع .

4-7 عنصر الوقت يمثل أهمية

فيما عدا الحدود المتفق عليها بين وكيل الاستثمار والمدين فإن كلاً من وكيل الاستثمار والمدين يقر ويوافق بما يلى :

(أ) الوقت يمثل أهمية فى إبرام وإنجاز أى عقد مرابحة طبقًا لهذه الاتفاقية أو تعهد الشراء الإسلامى وأيضًا :

(1) بعد إكمال تأكيد المعاملات وإخطار العرض طبقًا للبند 4-4 (إكمال تأكيد المعاملات وإخطار العرض) يلزم إبرام عقد مرابحة طويلة يتم إبرامه بما لا يتجاوز الوقت المحدد فى تاريخ الاستحقاق المعنى . و

(2) يتم إبرام عقد المرابحة الدورية المعنى فوراً بعد تسليم إخطار ممارسة طبقًا للبند 3-1 (الممارسة) لتعهد الشراء الإسلامى .

(ب) الإخلال حيث يكون المدين مسئولاً وحده حصريًا فى إبرام عقد مرابحة طويلة فى الوقت المحدد فى تاريخ الاستحقاق المعنى سيؤدى إلى بطلان تأكيد المعاملات المعنى وإخطار العرض حيث يتم اعتبارها باطلة منذ بدايتها وبناءً عليه يتعهد المدين بتعويض وكيل الاستثمار وكل مشارك فيما يتعلق بجميع التكاليف الفعلية والدعاوى والخسائر والنفقات بجميع أنواعها (ويشمل ذلك الرسوم القانونية ولكن هذا لا يشمل أى تكاليف للفرصة أو تكاليف التمويل) والتى تعرض لها أو دفعها وكيل الاستثمار أو أى مشارك كنتيجة لهذا الإخلال وبشرط أن التعويض سيكون قاصراً على الفرق السلبى (إن وجد) بين سعر التكلفة وقيمة سعر البيع للسلع لأى طرف ثالث من قبل الغير . و

(جـ) الإخلال حيث يكون المدين مسئولاً وحده حصريًا فى إبرام عقد مرابحة دورية فوراً بعد تسليم إخطار الممارسة المعنى سيؤدى إلى بطلان إخطار الممارسة وعقد المرابحة الدورية (إذا كانت مطبقة) وإعلانها باطلة منذ البداية وبناءً عليه فإن البند 3-2 من تعهد الشراء الإسلامى يتم تطبيقه (التعويض وتجنيب الضرر) .

4-8 ضريبة السلع

4-8-1 على المدين فوراً وعند الطلب التحريرى التعويض وتجنيب الضرر لوكيل الاستثمار وكل مشارك ضد أى تكاليف فعلية أو خسائر أو مسئوليات يتعرض لها فى الحدود المناسبة بخصوص ضرائب السلع (فيما عدا أى ضرائب سلع متضمنة بالفعل كجزء من أى سعر شراء) بخصوص أو بالارتباط بهذه الاتفاقية أو أي عقد مرابحة أو أى شراء من قبل وكيل الاستثمار من السمسار (أ) .

4-8-2 إذا قرر وكيل الاستثمار (بحسب اختياره المطلق) أن أى ضريبة على السلع مستحقة الدفع بخصوص بيع السلع لأى من :

(أ) لوكيل الاستثمار من السمسار (أ) . أو

(ب) المدين من وكيل الاستثمار .

وإذا كانت قيمة ضريبة السلع لم يتم خصمها فى سعر الشراء المعنى أو سعر المدفوعات المؤجلة أو سعر المدفوعات فعلى المدين أن يدفع لوكيل الاستثمار أو المشارك المعنى قيمة ضريبة السلع هذه والتى تعرض لها وكيل الاستثمار أو هذا المشارك بخصوص ذلك وعليه فوراً وعند الطلب التحريرى أن يقوم بتعويض وكيل الاستثمار وتجنيبه الضرر وكل مشارك ضد أى تكاليف فعلية ومباشرة أو خسائر أو مسئوليات (إن وجدت) (ولا يشمل ذلك أى تكاليف للفرصة أو تكاليف لتمويل الأرصدة أو غرامة تأخير أو فوائد بأى شكل من الأشكال) والتى تم دفعها بالفعل كنتيجة لذلك .

4-9 الشروط المطبقة على شراء وبيع السلع

4-9-1 يوافق المدين على شراء السلع على حالتها وحيثما كانت ولا يعتبر وكيل الاستثمار أنه يعطى المدين أى ضمانات أو إقرارات (باستثناء ما يتعلق بحق الملكية والنوع والكمية والمواصفات للسلع) بأى شكل من الأشكال بخصوص السلع (وسواء كانت ناتجة ضمنيًا أو قانونيًا أو خلاف ذلك) وبدون التأثير على عمومية ما تقدم فإن أى ضمانات أو إقرارات هكذا يتم استبعادها صراحة فى أقصى الحدود المسموح بها طبقًا للقانون .

4-9-2 بشرط الالتزام بالبند 4-9-1 يقر المدين بأنه عند تسليم أو تحويل السلع إلى المدين فإن المدين :

(أ) يعتبر أنه قد قبل هذه السلع بدون شروط وبدون أى تحفظات . و

(ب) ليس له أى إجراءات أو دعاوى ضد وكيل الاستثمار فيما يتعلق بجودة أو حالة هذه السلع ويتنازل المدين عن أى دعاوى قد تكون له ضد وكيل الاستثمار فيما يتعلق بهذه السلع .

4-10 إلغاء الالتزام الإسلامى

الالتزامات الإسلامية والتى يتم استخدامها فى ذلك الوقت يتم إلغاؤها فوراً فى نهاية مدة الإتاحة .

5 - التزامات الدفع

1-5 عقود المرابحة الطويلة

1-1-5 على المدين دفع سعر المدفوعات المؤجلة لكل عقد مرابحة طويلة كما يلى :

(أ) فى تاريخ الاستحقاق يتم دفع القيمة التى تعادل أى ضرائب سلعية وأى تكاليف ونفقات فعلية مباشرة أخرى بما فى ذلك نفقات التأمين والتكافل والنقل والتى تمثل جزءاً من سعر المدفوعات المؤجلة (كما هو مبين فى تأكيد المعاملة المطبق وإخطار العرض) .

(ب) فى كل تاريخ لمدفوعات ربح الهامش يتم دفع المبلغ الذى يعادل قيمة مدفوعات ربح الهامش المستحقة الدفع فى تاريخ مدفوعات ربح الهامش هكذا (كما هو مبين فى تأكيد المعاملة المطبق وإخطار العرض) . و

فى تاريخ المدفوعات المؤجلة المبلغ الذى يعادل :

مكون سعر التكلفة فى سعر المدفوعات المؤجلة (كما هو مبين فى تأكيد المعاملات المطبق وإخطار العرض) .

2-1-5 على المدين دفع سعر المدفوعات المؤجلة لكل عقد مرابحة طويلة وجميع المبالغ الأخرى المعبر عنها أو المتفق على أنها مستحقة الدفع من جانبه بموجب مستند التمويل الإسلامى فى تواريخ استحقاق الدفع لكل منها .

2-5 عقود المرابحة الدورية

1-2-5 عندما يقوم المدين بإبرام كل عقد مرابحة دورية طبقًا لتعهد الشراء الإسلامى سوف يقوم بسداد سعر الدفع لكل عقد مرابحة دورية فى تاريخ الاستحقاق كما يلى :

(أ) فى تاريخ الاستحقاق ، مبلغ يعادل مكون سعر الشراء من سعر الدفع وأية تكاليف زائدة تكون جزءاً من قيمة الربح الدورى (وفى كل حالة ، كما هو مبين فى عقد المرابحة الدورى المعنى) و

(ب) فى كل تاريخ دفع الربح المرجعى ، مبلغ يعادل قيمة الربح المرجعى (كما هو مبين فى إخطار الممارسة المعنى وعقد المرابحة الدورى) .

5-2-2 على المدين دفع سعر الدفع لكل عقد مرابحة دورية طبقًا لتعهد الشراء الإسلامى وجميع المبالغ الأخرى المعبر عنها أو المتفق عليها أن تكون مستحقة الدفع من جانبه بموجب مستند تمويل إسلامى فى تواريخ الاستحقاق المعنية للدفع .

5-3 مبالغ هبة المدفوعات المتأخرة

5-3-1 فى هذا البند :

"قيمة هبة المدفوعات المتأخرة" تعنى المبلغ الذى يتم حسابه من قبل وكيل الاستثمار بالقيمة L فى المعادلة التالية :

$$L = U \times 1/100 \times A/360$$

حيث :

U = المبلغ غير المدفوع . و

A = مدة المدفوعات المتأخرة (LP) .

5-3-2 لأغراض البند 5-3-1 إذا كانت مدة المدفوعات المتأخرة تتجاوز أسبوعًا واحداً فسيتم اعتبارها أنها مقسمة إلى مدد فرعية متتالية وكل منها (فيما عدا المدة الأولى) سيبدأ فى اليوم الأخير من هذه المدة السابقة والتى ستمتد لثلاثة أشهر .

5-3-3 يتعهد المدين بالتعهد غير القابل للإلغاء بأن يدفع عند الطلب قيمة هبة المدفوعات المتأخرة بخصوص أى مبالغ غير مدفوعة لكل مدة مدفوعات متأخرة LP (أو إذا كانت المدة LP تتجاوز أسبوعًا واحداً ، فلكل مدة فرعية متتالية مشار إليها فى البند 5-3-2) .

5-3-4 أى قيمة هبة مدفوعات متأخرة يتم دفعها لوكيل الاستثمار والذى سيدفع هذه القيمة أى هبة المدفوعات المتأخرة لأطراف التمويل الإسلامية (بما فى ذلك لنفسه إذا كان ذلك مطبقًا) لحسابهم وبحسب حقوق أطراف التمويل الإسلامية هذه طبقًا لمستندات التمويل الإسلامية وعند استلام حصته فى هبة المدفوعات المتأخرة هذه فإن كل طرف تمويل إسلامى يقوم بتطبيق حصته كما يلى :

(أ) لتعويض طرف التمويل الإسلامى هذا عن أى تكاليف فعلية ومباشرة ويتم حسابها تحت إشراف اللجنة الداخلية للإشراف على قواعد الشريعة الإسلامية (أو ما يكافئها) لكل طرف تمويل إسلامى (ولا يشمل ذلك أى تكاليف للفرصة أو تكاليف لتمويل الأرصدة أو غرامة تأخير أو فائدة من أى نوع) يتحملها هذا الطرف . و

(ب) بخصوص الرصيد الباقى (إن وجد) لدفع المبالغ للمؤسسات الخيرية وبحسب ما يتم اختياره من قبل اللجنة الداخلية للإشراف على الشريعة الإسلامية (أو ما يماثلها) لدى طرف التمويل الإسلامى هكذا .

5-3-5 على وكيل الاستثمار إخطار المدين وكل مشارك فوراً بأى قيمة هبة للمدفوعات المتأخرة وأسلوب حسابها .

6 - قيمة الربح

1-6 حساب سعر الربح

1-1-6 قيمة الربح لكل عقد مرابحة طويلة هى المبلغ الذى يعادل معدل الربح الإضافى .

2-1-6 قيمة الربح لكل عقد مرابحة دورية هى القيمة التى تعادل قيمة الربح الدورى .

2-6 إخطار مبالغ الربح

على وكيل الاستثمار إخطار المشاركين والمدين فوراً عند تحديد قيمة الربح فى هذه الاتفاقية .

3-6 الإخطار بمبالغ مدفوعات ربح الهامش

على وكيل الاستثمار أن يضمن وجود جدول كامل لمدفوعات ربح الهامش متضمن فى كل تأكيد للمعاملات وإخطار العرض الذى يتم تسليمه للمدين .

4-6 الخصم

يمكن لوكيل الاستثمار (وبحسب اختياره المطلق وبعد التشاور مع المشاركين المعنيين) أن يمنح خصمًا للمدين بخصوص أى مبلغ معنى من أى قيمة ربح فى مقابل أى مدفوعات مبكرة لمكون سعر التكلفة غير المدفوع التابع من أى سعر مدفوعات مؤجلة لأى عقد مرابحة طويلة بموجب البند 8 (الدفع المبكر والإلغاء) والبند 6 (الدفع المبدئى والإلغاء) فى اتفاقية الشروط التجارية .

5-6 حساب معدل الربح المرجعى

على وكيل الاستثمار حساب معدل الربح المرجعى بما لا يتعدى المدة المحددة .

6-6 الإخطار بمعدل الربح المرجعى

على وكيل الاستثمار فوراً إخطار المشاركين والمدين بتحديد معدل الربح المرجعى فى بداية كل مدة لحساب المرابحة وبغض النظر عن أن عقد المرابحة الدورية قد لا يكون قد تم إبرامه فى ذلك الوقت .

7 - مدد حساب المرابحة

1-7 مدد حساب المرابحة ومدتها

1-1-7 بشرط الالتزام بالبند 2-1-7 سيكون لكل عقد مرابحة مدة واحدة لحساب المرابحة .

2-1-7 مدة حساب المرابحة لكل عقد مرابحة دورية سيكون لمدة ثلاثة شهور وبشرط أن يتم ذلك بالالتزام بالبند 4-3-4 من اتفاقية الشروط التجارية . وفى حالة عدم الالتزام فإن مدة حساب المرابحة ستكون أى مدة أخرى لغرض ضمان الالتزام بالبند 4-3-4 من اتفاقية الشروط التجارية .

3-1-7 أى مدة حساب مرابحة لا يمكن أن تمتد بما يتجاوز تاريخ الانتهاء لتسهيلات المرابحة .

2-7 لغير أيام العمل

إذا كان تاريخ الدفع المؤجل أو تاريخ الاستحقاق أو أى تاريخ آخر للدفع والمحددة فى البند 5 (التزامات الدفع) تحدث فى يوم آخر ليس يوم عمل ، فإن تاريخ الدفع المؤجل أو تاريخ الاستحقاق أو أى تاريخ آخر للدفع (بحسب ما هو مطبق) سيتم بدلاً من ذلك فى يوم العمل التالى فى نفس الشهر التقويمى (إذا كان موجوداً) أو فى يوم العمل السابق (إذا لم يكن موجوداً) .

8 – الدفع المبكر والإلغاء

1-8 الدفع المبكر الاختيارى

1-1-8 بشرط الالتزام بالبند 6-4 (الدفع المبكر الاختيارى) فى اتفاقية الشروط التجارية يمكن للمدين أن يدفع مبكراً مبلغًا مماثلاً لمكونات سعر التكلفة كليًا أو جزئيًا لمعدلات المدفوعات المؤجلة غير المدفوعة فى أى عقد للمرابحة الطويلة .

2-1-8 إخطار الدفع المبكر المقدم طبقًا لهذا البند 8-1 يلزم أن يذكر عند الدفع المبكر المعنى وقيمة الدفعة المبكرة .

2-8 الإلغاء الاختيارى

بشرط الالتزام بالبند 6-2 (الإلغاء الاختيارى) فى اتفاقية الشروط التجارية فإن المدين يمكنه الإلغاء كليًا أو جزئيًا للالتزامات الإجمالية الإسلامية غير المسحوبة .

3-8 حق الدفع المبكر والإلغاء بالنسبة لمشارك فرد

1-3-8 على وكيل الاستثمار وفى أقرب وقت ممكن فى الحدود المناسبة إرسال صورة من أى إخطار يتسلمه طبقًا للبند 6-5-2 (حق الاستبدال أو الدفع المبكر والإلغاء بالنسبة لبنك فردى) فى اتفاقية الشروط التجارية للمشارك الذى تأثر بذلك .

2-3-8 عند استلام الإخطار المشار إليه فى البند 8-3-1 من قبل المشارك المعنى فإن الالتزام الإسلامى لهذا المشارك سينخفض فوراً إلى القيمة صفر .

3-3-8 فى التاريخ المحدد من قبل المدين فى الإخطار المقدم طبقًا للبند 6-5-1 (حق الدفع المبكر والإلغاء بالنسبة لبنك فردى) فى اتفاقية الشروط التجارية على المدين أن يدفع مشاركة المشارك هكذا فى جميع عقود المرابحة غير المدفوعة بالإضافة إلى جميع المبالغ الأخرى المستحقة له بموجب مستندات التمويل الإسلامية .

4-8 عدم القانونية

1-4-8 مع عدم الإخلال بالبنود 2-4-8 و3-4-8 أدناه ، عند إصدار الإخطار المشار إليه فى البند 1-6(ب) فى اتفاقية الشروط التجارية ، على المدين أن يدفع مشاركة المشارك المعنى فى جميع عقود المرابحة غير المدفوعة فى التاريخ المحدد من قبل المشارك فى الإخطار الذى تم تسليمه للوكيل العالمى (وبما لا يقل عن اليوم الأخير فى أى مدة سماح مطبقة مسموحًا طبقًا للقانون) والالتزام الإسلامى المقابل لهذا المشارك سيتم إلغاؤه فوراً بقيمة الاشتراكات التى تم ردها .

2-4-8 بدون التأثير على حقوق والتزامات الأطراف المبينة فى هذا البند 4-8 ، إذا أصبح المدين ملتزمًا بدفع أى مبلغ طبقًا لهذا البند 4-8 فإن المدين يمكنه وبموجب إخطار تحريرى مسبق مدته 5 أيام عمل لوكيل الاستثمار وهذا المشارك ، أن يستبدل هذا المشارك وفقًا لشروط البند 3-4-8 أدناه بأن يطلب من هذا المشارك (وفى الحدود المسموح بها طبقًا للقانون على هذا المشارك) أن يحول طبقًا للبند 4 (التعديلات فى المشاركين) فى اتفاقية وكالة الاستثمار الإسلامى بتحويل جميع (وليس جزء فقط) حقوقه والتزاماته فى هذه الاتفاقية لمشارك جديد (المشارك البديل) والذى يؤكد رغبته فى أن يتولى المسئولية ويتحمل جميع التزامات المشارك الذى قام بالتحويل طبقًا للبند 4 (التعديلات فى المشاركين) فى اتفاقية وكالة الاستثمار الإسلامى .

3-4-8 بدون التأثير على حقوق والتزامات الأطراف المبينة فى البند 4-8 ، وإلى الحد المسموح به قانونًا وإذا لم يطلب المراقب المالى للمقرض المعنى أى شىء على عكس ذلك ، سيقوم المشارك المعنى باستخدام المساعى المعقولة لمدة 30 يومًا تقويميًا من تاريخ إعطائه

الإخطار وفقًا للبند 6-1(أ) فى اتفاقية الشروط التجارية لتحديد والتواصل مع أى مشارك أو أى مؤسسة مالية أخرى للحلول محله فى مشاركته فى كل مشاركة وفقًا للبند 4 (التعديلات فى المشاركين) من اتفاقية وكالة الاستثمار الإسلامية 8-4-4 استبدال المشارك طبقًا للبند 8-4 سوف يخضع للشروط التالية :

(أ) بدون الإخلال بالبند 8-4-3 ، لن يكون هناك أى إلزام على وكيل الاستثمار أو المشاركين تجاه المدين فى إيجاد مشارك بديل .

(ب) على جميع الأحوال فإن المشارك الذى تم استبداله فى هذا البند 8-4 لن يكون مطلوبًا منه أن يدفع أو يقدم للمشارك البديل هذا أى من الرسوم التى تسلمها هذا المشارك بموجب مستندات التمويل الإسلامية .

(جـ) يمكن للمشارك أن يحول فقط حقوقه والتزاماته طبقًا للبنود 8-4-2 و8-4-3 عاليه بمجرد أن يتسلم التأكيد من كل من وكيل الاستثمار ووكيل التسهيلات بأن جميع عمليات الفحص اللازمة "اعرف عميلك" أو عمليات الفحص المماثلة الأخرى بموجب جميع القوانين واللوائح المطبقة بخصوص هذا التحويل قد تم الامتثال بشأنها طبقًا لشروط مستندات التمويل الإسلامى . و

(د) لن يكون المشارك ملزمًا بتحويل حقوقه والتزاماته بموجب البنود 8-4-2 و8-4-3 إلى حين يتسلم كل من التأكيدات المشار إليها فى الفقرة (ب) عاليه .

9 - التكاليف الزائدة

9-1 التكاليف الزائدة

بشرط الالتزام بالبند 9-3 (الاستثناءات) على المدين وفى خلال 10 أيام عمل من الطلب من جانب وكيل الاستثمار أن يدفع لحساب طرف التمويل الإسلامى قيمة أى تكاليف زائدة تعرض لها طرف التمويل الإسلامى هذا أو أى من الشركات التابعة له كنتيجة لكل من :

(أ) إصدار أو تعديل أى قوانين أو لوائح بعد تاريخ التوقيع (أو التعديلات فى التفسير أو الإدارة والتطبيق لأى قوانين أو لوائح) .

(ب) الالتزام بأى قوانين أو لوائح صادرة بعد تاريخ التوقيع . أو

(جـ) التنفيذ أو الطلب أو الالتزام بقواعد CRD IV أو أى قوانين أو لوائح يتم تنفيذها أو لوائح بازل (3) .

2-9 دعاوى التكاليف الزائدة

9-2-1 على طرف التمويل الإسلامى الذى ينوى المطالبة طبقًا للبند 9-1 (التكاليف الزائدة) عليه إخطار وكيل الاستثمار بالحالة التى أدت إلى هذه المطالبة ومن بعدها على وكيل الاستثمار إخطار الوكيل العالمى فوراً .

9-2-2 فى نوى طرف التمويل الإسلامى القيام بمطالبة وفقًا للبند 9-1 (التكاليف الزائدة) ، يمكن له عمل ذلك فى حالة تأكيده للمدين أن السياسة العامة لطرف التمويل الإسلامى هى المطالبة بالتكاليف الزائدة من المدينين المثيلين فيما يخص تسهيلات مثيلة كنتيجة للحدث أو الحالة المعنية .

9-2-3 على كل طرف تمويل إسلامى وفى أقرب وقت ممكن عمليًا وبعد الطلب من قبل وكيل الاستثمار أن يقدم شهادة لتأكيد قيمة تكاليفه الزائدة .

9-2-4 يوافق كل طرف بأن أى تكاليف زائدة مطلوبة فى أى وقت ستمثل جزءاً من قيمة الربح الدورى لعقد المرابحة الدورية التالى مباشرة (إلا فى حالة أن يكون قد تم إصدار إخطار الممارسة فيما يخص الفترة التالية لعقد المرابحة الدورى مباشرة (عقد المرابحة الدورى المعنى) وفى هذه الحالة ، وبشرك الالتزام بالبند 9-2-5 ، فإنه سوف يكون جزءاً من قيمة الربح الدورى من عقد المرابحة الدورى التالى مباشرة لعقد المرابحة الدورى المعنى) .

9-2-5 بغض النظر عن البند 9-2-4 إذا لم يكن هناك عقد مرابحة دورية آخر مستحق ليتم إبرامه طبقًا لمستندات التمويل الإسلامية فى وقت المطالبة بقيمة التكاليف الزائدة على المدين أن يتعهد عند تنفيذ تعهد الشراء من قبل وكيل الاستثمار أن يقوم بإبرام عقد مرابحة دورى حيث قيمة الربح تكون مساوية لقيمة التكاليف الزائدة المطلوبة .

3-9 الاستثناءات

لا ينطبق البند 9-1 (التكاليف الزائدة) فى حدود أى تكاليف زائدة إذا كانت :

(أ) منسوبة للاستقطاع والخصم الضريبى المطلوب من المدين طبقًا للقانون .

(ب) منسوبة لخصم فاتكا (FATCA) والمطلوب دفعه من قبل أى طرف .

(جـ) تم التعويض عنها من خلال البند 9-3 (التعويض عن الضريبة) لاتفاقية الشروط التجارية (أو كان من المفترض التعويض عنها طبقًا للبند 9-3 (التعويض الضريبى) فى اتفاقية الشروط التجارية ولكن لم يتم تعويضها حصريًا بسبب الاستثناء فى البند 9-3-2 (التعويض الضريبى) فى اتفاقية الشروط التجارية .

(د) المنسوبة للمخالفة المتعمدة من جانب طرف التمويل المعنى أو الشركات التابعة له بالمخالفة لأى قوانين أو لوائح . أو

(هـ) المنسوبة لتنفيذ أو تطبيق القواعد أو الالتزام بالاختلافات الدولية لقياس رأس المال والمعايير القياسية لرأس المال الإطار المعدل المنشورة من قبل لجنة بازل فى الإشراف على البنوك فى يونيو 2004 بالشكل القائم فى تاريخ هذه الاتفاقية (ولكن مع استبعاد أى تعديل ناتج من اتفاقية بازل 3) (بازل 2) أو أى قانون أو لوائح أخرى والتى تنفذ بازل 2 (حيثما كان هذا التنفيذ والتطبيق والالتزام من قبل أى حكومة أو مشرع أو طرف تمويل أو أى من الشركات التابعة له) .

10 - تضمين الشروط

البنود 23 (المقاصة) و24 (الإخطارات) و25 (الحسابات والشهادات) و26 (توقف الصلاحية جزئيًا) و27 (الإجراءات والتنازلات) فى اتفاقية الشروط التجارية متضمنة فى هذه الاتفاقية كما لو كانت مبينة بالكامل فى هذه الاتفاقية .

11 - النسخ المتقابلة

يمكن إبرام هذه الاتفاقية فى أى عدد من النسخ المتقابلة وسيكون لها نفس التأثير كما لو كانت التوقيعات على النسخ المتقابلة قد تم توقيعها على نسخة واحدة من هذه الاتفاقية .

12 - التعديلات والتنازلات

12-1-1 أى شرط فى هذه الاتفاقية يمكن تعديله أو التنازل عنه فقط طبقًا للبند 28 (التعديلات والتنازلات) فى اتفاقية الشروط التجارية .

12-1-2 يمكن لوكيل الاستثمار (بالنيابة عن أى مشارك) إجراء أى تعديل أو تنازل مسموح به فى هذا البند 12

12-1-3 على وكيل الاستثمار إخطار أطراف التمويل الإسلامية الأخرى فوراً بأى تعديل أو تنازل يتم من جانبه طبقًا لهذا البند 12

12-1-4 أى تعديل أو تنازل هكذا سيكون ملزمًا على كل طرف .

13 - القانون السائد

تخضع هذه الاتفاقية وأى التزامات غير تعاقدية ناتجة عنها أو بالارتباط بها للقانون الإنجليزى .

14 - التحكيم

14-1 التحكيم

أى خلاف أو نزاع أو دعاوى تنشأ بخصوص هذه الاتفاقية أو بالارتباط بها (بما فى ذلك أي نزاع مرتبط بالوجود أو الصلاحية أو الإنهاء لهذه الاتفاقية أو أى التزامات غير تعاقدية ناتجة أو مرتبطة بهذه الاتفاقية) (نزاع) يتم إحالتها بصفة حصرية وتسويتها بصفة نهائية عن طريق التحكيم طبقًا لقواعد التحكيم الخاصة بمحكمة لندن للتحكيم التجارى الدولى LCIA (القواعد) .

14-2 تشكيل محكمة التحكيم والمقر ولغة التحكيم

14-2-1 تتكون محكمة التحكيم من ثلاثة محكمين . وعلى المدعين بغض النظر عن عددهم تعيين محكم مشترك وحيد وعلى المدعى عليهم وبغض النظر عن عددهم تعيين محكم آخر مشترك والمحكم الثالث (والذى سيكون رئيسًا لمحكمة التحكيم) يتم تعيينه عن طريق المحكمين المعينين من قبل المدعين والمدعى عليهم أو فى حالة عدم الاتفاق على المحكم الثالث فى خلال 60 يومًا من تعيين المحكم الثانى يتم التعيين عن طريق محكمة لندن للتحكيم التجارى الدولى LCIA (بحسب التعريف فى القواعد) . (ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك) .

14-2-2 مقر التحكيم لندن ، إنجلترا .

14-2-3 لغة التحكيم هى اللغة الإنجليزية .

14-3 اللجوء للمحاكم

لأغراض التحكيم طبقًا لهذا البند 14 (التحكيم) ، يتنازل الأطراف عن أى حق فى تقديم طلب لتحديد مسألة قانونية أولية أو استئناف ضد مسألة قانونية بموجب القسمين 45 و69 من قانون التحكيم لعام 1996

15 - التنازل عن الفوائد

يقر ويوافق الأطراف بأن دفع الفوائد بأى شكل من الأشكال (شاملة المدفوعات المتأخرة) مسألة بغيضة ولا تمتثل لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية وبناءً عليه وفى حدود أن أى نظام قانونى يفرض (لولا شروط هذا البند 15) (وسواء كان ذلك بموجب عقد أو قانون أو لائحة أو بأى وسيلة أخرى) أى التزام بدفع الفوائد فإن الأطراف يتنازلون صراحة بناءً عليه وبشكل غير مشروط وغير قابل للإلغاء ويرفضون أى حق فى الحصول على فوائد بين كل منهم والآخر .

تم إبرام هذه الاتفاقية فى التاريخ المبين فى بداية هذه الاتفاقية .

الجـدول (1)

نموذج إخطار طلب الشراء

من : جمهورية مصر العربية من خلال وزارة المالية (المدين) (xxxxxxxx) .

إلى : بنك أبو ظبى الأول PJSC (وكيل الاستثمار) .

مع صورة إلى : بنك أبو ظبى الأول PJSC (الوكيل العالمى) .

بتاريخ : [●]

الوقت : [●]

السادة الأفاضل

جمهورية مصر العربية من خلال وزارة المالية (المدين) : اتفاقية التسهيلات الإسلامية بتاريخ xxxxxxxx 2021 (اتفاقية التسهيلات الإسلامية) .

1 - بالإشارة إلى اتفاقية التسهيلات الإسلامية فإن هذا إخطار بطلب الشراء .

2 - المصطلحات بالأحرف الكبيرة وغير المحددة بالتعريف فى هذا الإخطار لطلب الشراء سيكون لها المعنى المحدد لها فى اتفاقية التسهيلات الإسلامية .

3 - هذا الإخطار بطلب الشراء بخصوص عقد مرابحة طويلة .

4 - إننا نطلب منكم بناءً عليه (بالتصرف كوكيل بالنيابة عن المشاركين) شراء السلع فى تاريخ الاستحقاق المحدد أدناه بالشروط المبينة فى اتفاقية التسهيلات الإسلامية :

(أ) تاريخ الاستحقاق : [●] .

(ب) سعر التكلفة : [●] دولار أمريكى .

(جـ) مرجع المدين : [●] .

(د) نوع السلعة : [●] .

5 - إننا نتعهد بناءً عليه بشراء السلع منكم بسعر المدفوعات المؤجلة طبقًا لاتفاقية التسهيلات الإسلامية بعد استحواذكم على حق الملكية والحيازة الفعلية للسلع فى تاريخ الاستحقاق .

6 - إننا نقر بأنكم سوف تقومون بشراء السلع اعتماداً على هذا التعهد وسوف تتعرضون للخسائر والأضرار والالتزامات الأخرى فى حالة امتناعنا عن شراء هذه السلع منكم طبقًا لاتفاقية التسهيلات الإسلامية .

7 - إننا نتعهد ونضمن بما يلى :

(أ) لا يوجد إخلال مستمر أو يمكن أن ينتج من عقد المرابحة الطويلة المقترح . و

(ب) الإقرارات المتكررة صحيحة (فى تاريخ هذا الإخطار بطلب الشراء) وسوف تستمر صحيحة حتى تاريخ الاستحقاق المقترح (فى كل حالة) فى جميع النواحى الجوهرية .

8 - هذا الإخطار بطلب الشراء غير قابل للإلغاء .

9 - هذا الإخطار بطلب الشراء وأى التزامات غير تعاقدية ناتجة أو مرتبطة به سيخضع للقانون الإنجليزى .

10 - البنود 14 (التحكيم) و15 (التنازل عن الفوائد) فى اتفاقية التسهيلات الإسلامية تنطبق على هذا الإخطار بطلب الشراء .

المخلصون

xxxxxxxx

لحساب وبالنيابة عن

جمهورية مصر العربية من خلال وزارة المالية

(بصفتها المدين) .

الجدول (2)

نموذج تأكيد المعاملات وإخطار العرض

من : بنك أبو ظبى الأول PJSC (وكيل الاستثمار) .

إلى : جمهورية مصر العربية من خلال وزارة المالية (المدين) .

مع صورة إلى : بنك أبو ظبى الأول PJSC (الوكيل العالمى) .

بتاريخ : [●]

الوقت : [●]

جمهورية مصر العربية من خلال وزارة المالية (المدين) : اتفاقية التسهيلات الإسلامية بتاريخ [●] 2021 (اتفاقية التسهيلات الإسلامية) .

1 - بالإشارة إلى اتفاقية التسهيلات الإسلامية وإخطار طلب الشراء بتاريخ [●] (إخطار طلب الشراء) .

2 - هذا تأكيد للمعاملات وإخطار العرض .

3 - المصطلحات بالأحرف الكبيرة غير المحددة بالتعريف فى هذا التأكيد للمعاملات وإخطار العرض سيكون لها المعنى المحدد لها فى اتفاقية التسهيلات الإسلامية .

4 - إننا نكتب لنؤكد لكم أننا قد قمنا بالشراء وحصلنا على الحيازة الفعلية للسلع المذكورة بالوصف أدناه بالقيمة [●] دولار أمريكى (ويشمل ذلك الضرائب المطبقة) من [●] (السمسار أ) وهذه القيمة مستحقة الدفع إلى السمسار أ بتاريخ [●] (تاريخ الاستحقاق) .

5 - إننا نعرض بشكل غير مشروط وغير قابل للإلغاء بيع السلع المذكورة بالوصف والمحددة بالتعريف أدناه لكم فى تاريخ الاستحقاق المبين عاليه بالشروط التالية :

(أ)	السلع	[●]
(ب)	حجم أو كمية السلع	[●]
(جـ)	رقم شهادة الحيازة	[●]
(د)	مرجع المدين	[●]
(هـ)	تاريخ الدفع المؤجل	[●] ، وهو تاريخ الإنهاء
(و)	سعر الشراء	[●] دولار أمريكى
(ز)	قيمة هامش الربح	[●] دولار أمريكى
(ح)	سعر الدفع المؤجل	[●] دولار أمريكى
(ط)	مرجع وكيل الاستثمار	[●]

6 - بخصوص سعر الشراء :

(أ) قيمة سعر التكلفة [●] دولار أمريكى ويتم دفع قيمة مساوية من سعر الدفع المؤجل فى تاريخ المدفوعات المؤجلة .

(ب) قيمة الضرائب السلعية [●] دولار أمريكى ويتم دفع قيمة مساوية من سعر الدفع المؤجل فى تاريخ الاستحقاق . و

(جـ) قيمة أى نفقات وتكاليف فعلية مباشرة أخرى بما فى ذلك نفقات التأمين والتكافل والنقل [●] دولار أمريكى ويتم دفع قيمة مساوية من سعر الدفع المؤجل فى تاريخ الاستحقاق .

7 - بخصوص قيمة الربح ، قيمة ربح الهامش [●] دولار أمريكى ويتم دفعها فى التواريخ وبالمبالغ المبينة فى جدول مدفوعات ربح الهامش المرفق . و

8 - هذا التأكيد للمعاملات وإخطار العرض وأى التزامات غير تعاقدية ناتجة أو مرتبطة بذلك ستخضع للقانون الإنجليزى .

9 - البنود 14 (التحكيم) و15 (التنازل عن الفوائد) فى اتفاقية التسهيلات الإسلامية تنطبق على هذا التأكيد للمعاملات وإخطار العرض .

المخلصون

لحساب وبالنيابة عن

بنك أبو ظبى الأول PJSC

بصفته وكيل الاستثمار .

القبـول

نموذج القبول

بتاريخ : [●]

الوقت : [●]

إننا نقبل عرضكم ببيع السلع لنا بالشروط المبينة عاليه .

ونحن بشرط الالتزام بالبند 4-9-1 من اتفاقية التسهيلات الإسلامية (وبشكل غير مشروط وغير قابل للإلغاء) :

نؤكد أن السلع سوف يتم بيعها منكم لنا على أساس حالتها كما هى وحيثما كانت .

نؤكد أن وكيل الاستثمار لن يعتبر أنه يقدم للمدين أى ضمانات أو إقرارات من أى نوع بخصوص السلع (سواء كانت إقرارات ضمنية أو قانونية أو خلافه) (فيما عدا ما يتعلق بالملكية ، النوع ، المواصفات والكمية) .

(بدون التأثير على عمومية ما تقدم) نؤكد أن أى ضمانات أو إقرارات هكذا يتم استبعادها صراحة فى أقصى الحدود الكاملة المسموح بها طبقًا للقانون . و

نتعهد بأن ندفع لكم سعر المدفوعات المؤجلة طبقًا لاتفاقية التسهيلات الإسلامية .

المخلصون

لحساب وبالنيابة عن

جمهورية مصر العربية من خلال وزارة المالية

(بصفتها المدين)

جدول مدفوعات ربح الهامش

تاريخ مدفوعات ربح الهامش	قيمة مدفوعات ربح الهامش (دولار أمريكى)
[•]	[•]
[•]	[•]
تاريخ الإنهاء	[•]

الجدول (3)

الجدول الزمنى

تسليم إخطار طلب شراء بعد إكماله حسب اللازم .	الساعة 12:00 مساءً (توقيت الإمارات) قبل تاريخ الاستحقاق بمدة أربعة أيام عمل .
تسليم إخطار مشاركة لكل مشارك بعد إكماله حسب اللازم .	الساعة 12:00 مساءً (توقيت الإمارات) قبل تاريخ الاستحقاق بمدة ثلاثة أيام عمل .
تسليم إخطار ممارسة بعد إكماله حسب اللازم .	الساعة 5:00 مساءً (بتوقيت الإمارات) ، يومين عمل قبل تاريخ الاستحقاق .
تحديد سعر ليبور بين البنوك فى لندن .	الساعة 11:00 صباحًا (بتوقيت لندن) ، يوم عرض السعر .
المعدل المرجعى للبنوك ويتم حسابه بالرجوع لعروض الأسعار المتوافرة طبقًا للبند ٧-٢ (حساب المعدل المرجعى للبنوك) فى اتفاقية الشروط التجارية .	ظهراً (بتوقيت لندن) ، يوم عرض السعر .
شراء السلع من خلال وكيل الاستثمار من السمسار (أ) .	الساعة 11:30 صباحًا (بتوقيت الإمارات) ، فى تاريخ الاستحقاق .
تسليم تأكيد المعاملات وإخطار العرض بعد إكمالها حسب اللازم .	الساعة 12:30 مساءً (بتوقيت الإمارات) ، فى تاريخ الاستحقاق .
تسليم عقد مرابحة دورية بعد إكماله حسب اللازم .	الساعة 12:30 مساءً (بتوقيت الإمارات) ، فى تاريخ الاستحقاق .
التوقيع المقابل وإعادة تأكيد المعاملات وإخطار العرض بعد إكمالها حسب اللازم .	الساعة 1:30 مساءً (بتوقيت الإمارات) ، فى تاريخ الاستحقاق .
التوقيع المقابل وإعادة عقد المرابحة الدورية بعد إكماله حسب اللازم .	الساعة 1:30 مساءً (بتوقيت الإمارات) ، فى تاريخ الاستحقاق .

التوقيعات

المدين

لحساب وبالنيابة عن

جمهورية مصر العربية من خلال وزارة المالية

(بصفتها المدين)

بواسطة : _____

وكيل الاستثمار

لحساب وبالنيابة عن :

بنك أبو ظبى الأول PJSC

(بصفته وكيل الاستثمار)

بواسطة : _____

الوكيل العالمى

لحساب وبالنيابة عن

بنك أبو ظبى الأول PJSC

(بصفته الوكيل العالمى)

بواسطة : _____